ابن سلمان يدفع 25 مليار دولار لشركة الألعاب



وتعيد الصفقة المحتملة تسليط الضوء على أولويات الصندوق السيادي السعودي، الذي يواصل توسيع استثماراته في قطاعات الألعاب والترفيه والتكنولوجيا، بالتزامن مع الضغوط المالية التي تواجه الميزانية السعودية وتزايد التساؤلات بشأن جدوى الإنفاق الضخم على الاستثمارات الخارجية وانعكاساته على الاقتصاد المحلي.

ويأتي التحرك الجديد في سياق استراتيجية تستهدف تعزيز حضور السعودية في سوق الألعاب الإلكترونية، عبر الاستحواذ على شركات ومنصات عالمية، إلا أن ضخ مبالغ بهذا الحجم يثير تساؤلات حول حجم المخاطر الاستثمارية، ولا سيما في ظل تقلبات قطاع التكنولوجيا وتحدياته المالية والتشغيلية.

كما تفتح الصفقة النقاش مجددا حول مدى التوازن بين التوسع الخارجي للصندوق ومتطلبات التنمية الداخلية، بما يشمل تمويل البنية التحتية وتحسين الخدمات وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، في وقت تواجه فيه المالية العامة تحديات تتطلب إدارة أكثر دقة للموارد.

وتكشف المفاوضات، إذا ما تحولت إلى اتفاق، عن استمرار رهان الصندوق على الاستحواذات الدولية الكبرى بوصفها أداة لتوسيع النفوذ الاقتصادي السعودي، لكنها تطرح في المقابل سؤالا أساسيا حول كلفة هذه التوجهات وأولويات توظيف الثروة السيادية، ومدى انعكاسها على حياة المواطنين والاقتصاد المحلي.